الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

بمناسبة عيد الأضحى المبارك الذي يصادف بعد يوم غد الجمعة فإننا في أسرة تحرير جريدة الراية نتقدم من أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة، ومن جميع شباب حزب التحرير وأنصاره، ومن المسلمين عموما؛ بأحر التهاني، سائلين الله تعالى أن يجعله عيد خير وبركة علينا جميعا. كما نخص بالتهنئة أولئك القلة القليلة الذين أكرمهم الله تعالى بحج بيته الحرام بعد أن منع حكام آل سعود الملايين غيرهم بحجة الاحتراز من وباء كورونا. كما نسأله تعالى أن نحج قابل خلف خليفة المسلمين، وقد أعزنا الله بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، إن ذلك على الله يسير.

اقرأ في هذا العدد:

- أردوغان يسعى لنسخ عملية غصن الزيتون في مأرب لتسهيل سقوطها بيد الحوثيين ...٢
- أزمة مصر تكمن في حكمها ...٢
- الأردن إلى أين؟ الجزء السادس والعشرون ...٣
- أمريكا وعوامل التفكك المتعددة والمتجددة الحلقة الثانية ...٤
- أثر مساعدات وكالة التنمية الأمريكية في نكبة اليمن ...٤

/raiahnews @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٨ من ذي الحجة ١٤٤١هـ الموافق ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٢٩٧ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

لبنان: هل الهجرة هي الخيار الوحيد؟!

بقلم: المهندس مجدي علي

مائة سنةٍ ستمر منذ إنشاء الكيان اللبناني، منذ بدأت الدول الأوروبية - وفي مقدمتها فرنسا - تمد نفوذها داخل دار الإسلام، الخلافة... حتى بلغ تدخل هذه الدول مبلغاً عظيماً في شؤون الخلافة، من خلال ادعائها حماية (الأقليات) داخل الدولة، لا سيما في منطقة جبل لبنان. حتى أقدمت فرنسا في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠م على إعلان دولة ما يسمى لبنان.

رُكب هذا الكيان بشكلٍّ طائفيٍّ، فكان كياناً وليس مجتمعاً بمعناه الحقيقي، أي المجتمع المترابط بنسيج من الأفكار والمشاعر المتكاملة المتناغمة التي يُكمِّل بعضها بعضاً، والتي تنتج سلطةً من جنس هذا النسيج، ترعى شؤون الناس بالأنظمة والتشريعات، التي يتوافق عليها الناس ومن يرعاهم. فلبنان عبارةٌ عن مجموعات عدة، كل منها يشكل تجمعاً متميزاً، بحيث إن العرف السائد في هذه المجموعة يختلف عن العرف السائد في سائر المجموعات الأخرى، التي تكونت بالعصبيات الطائفية؛ فالطوائف هي الوحدات الجامعة للناس في هذا الكيان المصطنع. حتى هذه الطوائف فإنها لا تربط أبناءها برباط مجتمعي حقيقي، بل يرتبطون فيما بينهم شعورياً، وينفصلون عن سائر الطوائف شعورياً أيضاً، فهي إذاً عصبية أشبه بالقبلية.

إذن، فلا مجتمع حقيقياً في لبنان، ولا نظاماً حقيقياً ينبثق من الناس ليرعى شؤونها، بل أحزابٌ وجماعاتٌ مبنيةٌ على أساس طائفي صِرف، وحين تقع أي مشكلةٍ ينحاز كلٌ إلى عصبيته وطائفيته النتنة، بل تقسم مؤسسات هذا الكيان وموظفوها على أساس الطائفة؛ فصندوق مهجرين للدروز، ومجلس الإنماء والإعمار للسنة، ومجلس الجنوب للشيعة، والكازينو للموارنة... وهكذا، ومن هنا تصبح الدولة والسلطة نهباً وغنيمةً، يُثرى بها الزعماء وبطانتهم على حساب الناس، دون أي اعتبار لمصلحة الإنسان، مطلق إنسان، بوصفه إنساناً!

وهذا ما أفقد الناس أفراداً وعائلات، أساسيات عيشهم التي تجعلهم يبقون في بلدٍ هذه صفته، ولعل حديث رسول الله ﷺ يختصر مشهد لبنان المؤلم، الذي يُدفع أبناؤه دفعاً نحو الهجرة، يقول رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِناً فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا».

فَالإنسان في لبنان إن لم ينحز لعصبية تحميه، أو طائفةٍ توظفه، فلا أمان له في محيطه، ولا علاج له في مرضه، وما زاد الطين بِلة أزمةٌ اقتصاديةٌ خانقةٌ تمثلت مؤخراً بانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار، لتفقد العملة كل قيمتها تقريباً، حتى أصبح كثيرٌ من الناس عاجزين عن تأمين قوت يومهم، وما حالات الانتحار المتكررة، وحالات السلب والنهب التي باتت بارزة في الآونة الأخيرة، إلا تعبير عن هذا الحال، إذن فلا أمان، ولا عافية، ولا قوت يومٍ. حتى من وضع بعض مدخراته في البنوك الربوية، مهددٌ اليوم بشكلٍ جدي بخسارة أمواله، نتيجة تلاعب الدولة، ممثلةً بمصرفها المركزي بودائع الناس، على مدى سنواتٍ طويلةٍ، جعلت البلد يرزح تحت دينٍ قارب المائة مليار دولار، ما يجعل أجيالاً من الشباب واقعة تحت نير هذا الدّين وسداده من قوت يومهم ومدخراتهم، بل إن الدولة ساعيةٌ للارتباط بصندوق النقد الدولي، الأمر الذي يظهر عمق أزمة لبنان، بل عمق أزمة أجيالٍ قادمةٍ، إن بقي هذا النظام.

فخيبة الأمل لدى أهل لبنان كبيرة؛ فأياً كان مستوى تعليمهم، فإن الوظائف غير متوفرة، وحتى الرواتب لا تؤمن احتياجاتهم، إضافة للتراجع الشديد في مستوى المعيشة والأوضاع المالية والاقتصادية، والتدهور البالغ في الخدمات العامة، مثل الكهرباء والمياه والنفايات

..... التتمة على الصفح ٣

قانون التعديلات المتنوعة
إزالة التناقض بين الحق والباطل انتصارا للباطل

بقلم: المحامي حاتم جعفر *

وقع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان يوم الخميس ٢٠٢٠/٧/١٠م على قانون التعديلات المتنوعة (إلغاء وتعديل الأحكام المقيدة للحريات) لسنة ٢٠٢٠م، وبالاطلاع على الجريدة الرسمية العدد (١٩٠٤) المؤرخ بـ٢٠٢٠/٧/١٣م نجد أن أغلبية التعديلات المتعلقة بالقانون الجنائي حوالي ٣٥ مادة، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية حوالي ٣ مواد، وقانون الأحزاب مادة واحدة، وقانون الأمن الوطني ٥ مواد، وقانون المرور مادة واحدة، وقانون جوازات السفر والهجرة ٣ مواد، وقانون النيابة العامة مادتان، وقانون مكافحة جرائم المعلوماتية ٣٤ مادة، بالإضافة إلى إصدار قانون مفوضية إصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية لسنة ٢٠٢٠م.

أما حقيقة هذه التعديلات فهي؛ إلغاء للمادة ١٢٦ حد الردة، وإعادة تعريف البالغ بوصفه من أكمل ثماني عشرة سنة، وتتبع لعقوبة الجلد غير الحدية (حتى بحق الصبي المميز) وإلغائها من جميع القوانين؛ الجنائي وقانون المرور وغيرها، وإسقاط المعيار الشرعي للدية، ولقطع يد السارق، وقصر عقوبات التعامل في الخمر؛ البيع والشراء والصنع والحيازة والنقل، على المسلمين فقط، وإلغاء الإعدام على المدان بفعل قوم لوط للمرة الثالثة، وجعل الإدانة بجريمة الدعارة حصراً في الأماكن الخاصة بها... أما حقيقة تعديلات قانون الإجراءات الجنائية فهي؛ السماح بتسليم المتهمين من رعايا الدولة لمؤسسات التقاضي العالمية مثل المحكمة الجنائية الدولية، وبالنسبة لقانون الجوازات التعديل الأبرز هو؛ مساواة المرأة بالرجل في أن تسافر بأطفالها من غير أن يأذن والد الأطفال.

في حديثه عن هذه التعديلات تعهد رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، باستمرار المراجعات والتعديلات القانونية، حتى تعالج **التشوهات** في النظم القانونية في السودان كافة.

لا شك أن هذه العبارة تصف الواقع بشكل دقيق؛ معالجة التشوهات في النظم القانونية، فهي كلمة حق أريد بها باطل، فالتشوه آت من جهة مخالفة هذه المواد للقانون الأساس؛ الوثيقة الدستورية، والتي هي قانون وضعي يقوم على أساس حضارة الغرب الكافر؛ أي فكرة فصل الدين عن الحياة، أما المواد التي تم إلغاؤها أو تعديلها فهي أحكام شرعية، تقوم على أساس عقيدة الإسلام، مثل تعريف البالغ، أو الجلد تعزيراً، أو القتل للمدان بفعل قوم لوط، أو قتل المرتد، أو ولاية الرجل على المرأة وغيرها... لذلك يوجد تناقض أوجد هذا التشوه فالدستور الذي يتضمن المواثيق الدولية، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، ومساواة المرأة بالرجل، لا يمكن أن تنبثق عنه أحكام شرعية، بل لا يقبل بهذه الأحكام الشرعية، إلا من باب الجمع بين النقيضين.

لذلك كان رأس الداء وأس البلاء، هو أن يكون أساس الدولة دستوراً وضعياً باطلاً، يفصل الدين عن الحياة، ويحمل في أحشائه موانع الحياة على أساس الإسلام، وأقصد بذلك ثلاثة أفكار وهي: الحريات العامة، وحقوق الإنسان، ومساواة المرأة بالرجل. هذه الأفكار التي اكتسبت زخماً وبريقاً أعمى الأبصار، حتى أصبحت من المسلمات التي لا يتصور

..... التتمة على الصفحة ٣

النظام القرغيزي يعتقل ست نساء بتهمة الانتماء لحزب التحرير

اعتقل موظفو لجنة الأمن القومي، ست نساء في قرغيزستان، بسبب الاشتباه في انتمائهنّ لحزب التحرير المحظور. وتم وضع المعتقلات في مركز الاعتقال المؤقت بمدينة نارين.

الراية: **إنّ حكومة قرغيزستان قد أعلنت حربها على الإسلام والمسلمين منذ سنوات عديدة باسم (محاربة الإرهاب)، وهي لا تتوانى عن اعتقال النساء. إنّ اعتقال النساء بتهمة الانتماء لحزب التحرير وربط ذلك بالإرهاب هو مخادعة كبيرة، مما يؤكد أنّ الحكومة تتبع أوامر أسيادها في روسيا على أعلى مستوى. إنّ حزب التحرير ينشر بياناته على مواقعه الرسمية وفيها أفكاره وبرنامجه. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يُؤكد في جميع منشوراته وكتبه أنه يقوم على أساس منهج رسول الله ﷺ ويلتزم به دائما. ومع ذلك، فإن الحكام الدمى في دول آسيا الوسطى يصرون على ملاحقة أعضاء الحزب ومحاكمتهم بأدلة كاذبة وبتهم جاهزة مفبركة. إن دولة الخلافة على منهاج النبوة قائمة قريبا بإذن الله، وستحاسب هؤلاء الخونة على جرائمهم. وحينها لن يتمكن أسيادهم من مثل بوتين وترامب من إنقاذهم لأنهم سيكونون منشغلين بإنقاذ أنفسهم.**

رغم القمع الروسي
حزب التحرير يواصل دعوته

لقد أثبتت روسيا المجرمة مراراً وتكراراً كرهها للإسلام والمسلمين، وأنها تشن حرباً وحشية ضد المسلمين على أراضيها وخارجها. وها هي في الوقت الذي يخيم فيه وباء كورونا على البلاد، وفي ظل ذلك يمرض الناس ويموتون، ويبقون في منازلهم بسبب الخوف من هذا الوباء، والحجر الصحي الذي تفرضه السلطات الروسية، إلا أن هذه السلطات المجرمة تواصل اضطهادها للمسلمين وخاصة حملة الدعوة المخلصين شباب حزب التحرير، حيث تجري عمليات التفتيش والاعتقال للمسلمين في شبه جزيرة القرم بانتظام، وتصدر أحكام المحاكمات في مناطق أخرى من روسيا. إن أكثر من نصف السجناء السياسيين في روسيا هم شباب من حزب التحرير. فحتى الآن، تم الاعتراف بـ١٩٢ مسلماً كسجناء سياسيين في قوائم مركز ميموريال لحقوق الإنسان، والذين تعرضوا للاضطهاد بتهمة الانتماء إلى حزب التحرير. وفي الآونة الأخيرة، تم تضمين أسماء ١٩ شابا آخرين في القوائم. ١٠ شباب من سانت بطرسبرغ وهم: كريم إبراهيموف، وإلدر رمضانوف، وماغومد أخيموف، وإسلام أحمدوف، وأرتور أحمدوف، وإلدر محمدوف، وميرزوباروت ميرزوشاريبوف، وفرهود نورماتوف، ومكسيم تسفيتكوف، وعزيز يوسفوف، و٣ شباب من موسكو وهم: ختامزون كريموف، والتينموك أوولو، وعبدو كاملولوف، و٦ من شبه جزيرة القرم المحتلة وهم: أكرمزون عبد الله، وآيدر دشاباروف، ونيماتزون إيزرويلوف، ورضا عمروف، وإنفير عمروف، وإنفر سيتسمانوف. وإنه على الرغم من أن حزب التحرير لا يسعى لإقامة الخلافة في روسيا ابتداء، ولا يقاتل من أجل السلطة، فإن شبابه يعتقلون ويعذبون ويُحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، وكذلك فإن السلطات الروسية تضطهد أقاربهم وأصدقاءهم. حتى السجناء السياسيون أعضاء المعارضة في الحكومة، لا يعاملون بمثل هذه المعاملة الوحشية ولا يتعرضون للاضطهاد، الذي يتعرض له المسلمون حملة الدعوة. لقد بات من الواضح أن روسيا الصليبية ترتعد فرائصها خوفاً من المستقبل المحتوم، عندما تقوم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ما سيعرض روسيا للمساءلة والمحاسبة على جرائمها ضد الإسلام والمسلمين. خوف روسيا هذا من عودة الإسلام ودولته الخلافة الراشدة إلى المسرح الدولي يدفعها إلى حافة الجنون، فهي تحاول عبثا من خلال جرائمها تأخير عودة الإسلام ونهضة المسلمين، إلا أن كل محاولاتها بفضل الله قد باءت بالفشل، فها هم شباب حزب التحرير ولله الحمد والمنة يواصلون دعوتهم لاستئناف الحياة الإسلامية رغم كل القمع. ١٩ سنة أو ٢٤ سنة من السجن لا تخيف مسلمي روسيا، الذين رغم علمهم أنهم سيضطهدون من السلطات الإجرامية، لا زالوا ينضمون إلى العمل مع حزب التحرير من أجل إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي وعد الله سبحانه وتعالى وبشرى رسوله ﷺ: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً عَاضّاً فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ ثُمَّ سَكَتَ» رواه أحمد.

أردوغان يسعى لنسخ عملية غصن الزيتون في مأرب لتسهيل سقوطها بيد الحوثيين

بقلم: الأستاذ شايف الشرادي – اليمن

تناقلت بعض المواقع الإخبارية أن ٢٠٠ مقاتل من حزب الإصلاح في اليمن وصلوا إلى ليبيا برعاية تركيا أردوغان للقتال إلى جانب القوات التركية مع حكومة الوفاق لدعم فايز السراج ضد خليفة حفتر الذي يسعى إلى دخول طرابلس لإسقاط حكومة السراج.

فقد كشفت مصادر عسكرية واستخباراتية أن دفعة مقاتلين من حزب الإصلاح (إخوان اليمن) تضم ٢٠٠ مقاتل وصلت ليبيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق الليبية المدعومة من تركيا ضد الجيش الوطني الليبي وفق (ميدل إيست مونيتور).

ونقل موقع صحيفة ٤ مايو الإلكترونية أن قوات الجيش الوطني الليبي أسرت عددا من المقاتلين اليمنيين من حزب الإصلاح الذين يقاتلون في صفوف حكومة الوفاق.

كما كشفت صحيفة الشرق الأوسط عن رعاية الاستخبارات التركية لنقل عناصر ومجندين من حزب الإصلاح اليمني إلى ليبيا عشية الاستعدادات الجارية لمعركة سرت، مشيرة إلى أن توافد عناصر حزب الإصلاح (الجناح السياسي للإخوان المسلمين في اليمن) "يأتي في ظل سعي دائم من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للاستثمار في تنظيم الإخوان بجميع الأقطار العربية مستغلا التغيرات السياسية التي واكبت ثورات الربيع العربي للمشاركة في رسم خريطة المنطقة على النحو الذي يخدم أنقرة".

إن الصراع الأنجلو أمريكي الذي تشتد ضراوته هذه الأيام في جبهة مأرب النفطية الذي يُحكم حزب الإصلاح بزعامة عميل الإنجليز علي محسن الأحمر قبضته عليها ويستميت في الدفاع عنها ضد عملاء أمريكا الحوثيين، ونظرا لأن مأرب مركز الثقل لحزب الإصلاح في اليمن فهم يدافعون عنها بضراوة الأمر الذي يجعل سقوطها بيد الحوثيين من دون مساندتهم من جانب أمريكا وعملائها الآخرين صعب المنال، فأمريكا تسعى بجدية من خلال عملائها سلمان وروحاني وأردوغان لإسقاطها بيد الحوثيين لعدة أسباب منها:

١- إن مأرب منطقة نفطية ستدر أموالاً هائلة على الحوثيين لتكون دعما ماليا كبيرا لهم في حكم شمال اليمن إلى جانب الرئة التي يتنفسون بها (ميناء الحديدة).

٢- بسقوط مأرب يصبح شمال اليمن كله في أيديهم وتحت قبضتهم ومن ضمن مناطق سيطرتهم وإلا سيبقى شوكة في حلوقهم.

٣- سقوطها بأيديهم سيرفع رصيدهم في الحل السياسي الشامل الذي ستفرضه أمريكا بالقوة على بريطانيا وعملائها إلى ٥٠٪ أو أكثر خاصة وهي تحاول عن طريق اتفاق الرياض أن تدمج الشرعية والانتقالي في كيان واحد عن طريق السعودية لتقليص رصيدهم في الحل السياسي إلى ٥٠٪ أو أقل من ذلك.

ولهذا فأمريكا توزع الأدوار بين عملائها الثلاثة الكبار لضمان سقوطها؛ فروحاني يمد الحوثيين بالتسليح والتخطيط والتدريب والتثقيف بالثقافة الطائفية، وسلمان يتظاهر أنه معهم (الإصلاح) ثم يخذلهم وقت الطلب إلى جانب ضرباته الخاطئة التي تصيبهم في مقتل، وأما الثعلب الماكر أردوغان فيقوم بخلخلة وتفكيك جبهاتهم المتراصة التي هي كالبنيان والتي يصعب على مليشيات الحوثي وحدها اختراقه أو هدمه، فعمل أردوغان هو استغلال ثقة الإصلاح المفرطة فيه في سحب بعض المقاتلين إلى ليبيا للقتال ضمن قوات تركيا إلى جانب حكومة الوفاق بحجة دعم إخوان ليبيا الذين يقاتلون إلى جانب عميل بريطانيا فايز السراج ضد عميل أمريكا خليفة حفتر ليسهل لأمريكا اختراق صفوف عملاء الإنجليز في ليبيا؛ السراج وحكومته.

وإذا تمت خلخلة الجبهات في مأرب يتم إرباكهم وفقدان بوصلتهم فتضعف جبهاتهم ثم تتفكك فيسهل على الحوثيين عند ذلك اقتحامها وإسقاطها ثم يقومون بالعبث بدماء أبنائها والسطو على ممتلكاتهم وتفجير منازلهم لإلقاء الرعب في قلوب أهلها.

فأردوغان تظاهر أنه صديق لأهل الشام ولثورتهم المباركة، وقد كان الثوار يسيطرون على ٧٠٪ من أرض سوريا - مع الفارق الكبير بين أهل الشام وبين عملاء الإنجليز في مأرب، ففي مأرب حزب الإصلاح عملاء للإنجليز علمانيون -، فلما تمكن من قياداتهم وأصبح يقود فصائلهم جرّهم إلى المفاوضات والتنازلات وفتح الطرقات والاعتماد على أعدائهم في الحل السياسي فتخلوا عن ثوابت الثورة وصدقوا كذبه ففقدوا سوريا كلها فعادت السيطرة من جديد للمجرم بشار بدعم العملاء وأسيادهم الكفار. وعند سقوط حلب سحب المقاتلين منها إلى جبهات أخرى فسهل على النظام السوري وإيران وروسيا إسقاطها وسفكوا دماء أهلها وفعلوا الموبقات فيها. وكذلك في عملية غصن الزيتون فقد سحب أردوغان ٢٥٠٠٠ مقاتل إلى جبهات أخرى فسقطت الغوطة كلها بيد النظام المجرم بسهولة ويسر، وهو اليوم يسعى لكي يستنسخ تلك العمليات الإجرامية في مأرب مع الفارق أنه لن يرسل جيشاً تركيّاً إليها بل يعتمد على سحب المقاتلين حتى يتمكن الحوثيون من إسقاطها فترضى عنه سيدته أمريكا! فهو يبحث عن رضاها ولا يبحث عن رضا الله تعالى! فقد حقق ما تريده أمريكا في سوريا، وها هو اليوم يسعى لتحقيق أجندتها في ليبيا بدعم حفتر ليتمكن من دخول طرابلس ولكنه لا يتظاهر بذلك بل أعلن أنه مع حكومة السراج ليخدعهم كما خدع ثوار الشام، وكما يسعى إلى خداع حكومة السراج أنه معها في قتال حفتر حتى إذا تمكن من إحراز بعض الانتصارات لتوليد الثقة في نفوسهم ليقبلوا بالحل السياسي الأمريكي فيحقق لحفتر سياسيا ما عجز عن تحقيقه عسكريا. وكذلك سيعمل جاهدا في سحب المقاتلين من مأرب للقتال في ليبيا بدل أن يذهب بهم وبالجيش التركي لقتال يهود في فلسطين وتحريرها من دنسهم.

يا أهل اليمن: لن يخرجكم من الضنك الذي أنتم فيه إلا تمسككم بحبل الله وحده وقطع جميع الحبال الأخرى، والتمسك بالإسلام وحده نظاماً للحياة ونبذ ما سواه، والسعي مع إخوانكم شباب حزب التحرير لإقامة شرع ربكم؛ وذلك بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي ستحل جميع مشاكل المسلمين والعالم بأسره حلاً صحيحا يوافق الفطرة ويقنع العقل فيملأ القلب طمأنينة والعقل قناعة.

فاعملوا معنا لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة واتخذوا حزب التحرير قائدا لكم فقد أثبت أنه الرائد الذي لا يكذب أهله، وهو المنقذ الذي يمتلك مشروع الإسلام الحقيقي الذي تنهض به الأمة من جديد، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون ■

حزب التحرير/ تنزانيا
قدموا شبابنا للمحاكمة أو أطلقوا سراحهم فورا

لقد مر ما يقرب من ثلاث سنوات على اختطاف أعضاء حزب التحرير/ تنزانيا الثلاثة: الأستاذ رمضان موسى (٤١ عاماً) ووزير سليمان (٣٣ عاماً) وعمر سلوم بومبو (٥١ عاماً)، واتهامهم زوراً بتهمة "التآمر لارتكاب الإرهاب" و"ارتكاب أعمال إرهابية". وإزاء ذلك أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا بيانا صحفيا قال فيه: "إننا في حزب التحرير/ تنزانيا نؤكد بشدة أن أعضاءنا أبرياء بلا شك، ولهذا السبب وحتى الآن هناك انعدام للثقة، وعدم استعداد لبدء جلسة محاكمتهم. إن أعضاءنا وغيرهم الكثيرين ممن وردت الإشارة إليهم في وثيقة مجلس الأئمة الأخيرة (ص ١٧-٢٥) هم فقط ضحايا لقانون متحيز لقانون مكافحة الإرهاب الذي فرضته الدول القوية ويُستخدم للقمع والترهيب والتعذيب والاختطاف...إلخ. إننا في حزب التحرير/ تنزانيا نطالب مرةً أخرى جميع الأجهزة التي تتعامل مع تحقيق العدل في تنزانيا بالامتثال للعملية القضائية المناسبة من خلال تقديم الأدلة أمام المحكمة لتكون جاهزةً لمحاكمة المعتقلين إذا كان لديهم دليل واحد... يجب الإفراج عن المعتقلين الثلاثة بكفالة، أو إطلاق سراحهم فوراً".

أزمة مصر تكمن في حكمها

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

تمر مصر هذه الأيام بأزمة اقتصادية خانقة، عكَسها تسارع نسبة التضخم الذي وصل إلى ٦٪ خلال حزيران/يونيو الماضي، صعودا من ٥٪ في أيار/مايو الماضي. مع عدم وجود زيادات في المرتبات تكافئ نسب التضخم وارتفاع الأسعار، وقد ارتفعت نسبة الفقراء في مصر إلى أرقام غير مسبوقة بدخول نحو ٥ ملايين مصري جدد تحت خط الفقر خلال ثلاث سنوات فقط، ليبلغ عدد المصريين تحت خط الفقر أكثر من ٣٠ مليون شخص، حيث ارتفعت نسب الفقر الرسمية وفقا للمركز القومي للتعبئة والإحصاء إلى ٣٢,٥٪.

وقد تضافرت الكثير من العوامل لزيادة معدلات التضخم خلال الفترة الماضية ومنها:

١- الإفراط في طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

٢- تعويم الجنيه في ٢٠١٦م، وهو القرار الذي ساهم بصورة أساسية في رفع معدلات التضخم، والذي كان شرطا أساسيا لإتمام اتفاق صندوق النقد الدولي.

٣- رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء بناء على أوامر صندوق النقد الدولي، وهو ما أثر بالتبعية على أسعار المنتجات النهائية لا سيما التي تدخل المحروقات في مستلزمات إنتاجها، أو عبر زيادة تكلفة النقل لمستلزمات الإنتاج أو المنتج النهائي.

٤- فرض ضريبة القيمة المضافة والذي تم مع نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦م، والتي تسببت بزيادة معدلات التضخم بنسبة تتراوح بين ٢,٣ و٢,٦٪.

٥- زيادة الجمارك، حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨، بزيادة التعريفة الجمركية على المئات من السلع الغذائية، وحليب الأطفال، والأجهزة الكهربائية، والآلات والمعدات، بنسب تصل إلى ٤٠٪ في المتوسط.

٦- ساهم رفع أسعار المواصلات العامة في المزيد من الارتفاع لمعدلات التضخم. كما ساهمت رسوم عبور الطرق والكباري الجديدة في انفلات تلك الأسعار، بالإضافة إلى رسوم عبور الطرق والأنفاق التي يسيطر عليها الجيش، والتي تخضع لتقدير الضباط، لنوعية المنقول، مما يفتح باباً واسعاً لاستغلال الناس، وهو ما يتحمله المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في معدل التضخم.

لقد ابتُلينا في مصر بحكومات متعاقبة، ليس لديها القدرة على معالجة أي أزمة تمر بها البلاد، كما أنها ليس لديها الثقة بقدرة الإسلام على معالجة المسائل المتعلقة بالاقتصاد لانبهارها بمدنية الغرب المتمثلة بثورته الصناعية وتقدمه العلمي، وارتهانهم لأمريكا. فالكل يرى الحل في اتباع سنن الغرب الكافر شبرا بشبر وذراعا بذراع.

فلا نسمع منهم إلا عن الاقتراض من هنا وهناك، ولا نسمع إلا عن مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي يُملي علينا شروطا تمس حياة الشريحة الأفقر في البلاد، وترهن مصير البلاد والعباد بيد أعداء الأمة. ليرتفع حجم الديون الخارجية المستحقة على مصر إلى نحو ١١٢,٦٧ مليار دولار بنهاية كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٩. ومهما حاول النظام الاختباء وراء الأزمة العالمية التي تضرب العالم من وراء أزمة وباء كورونا فلن يفلح في إخفاء السبب الحقيقي وراء الأزمات التي تعاني منها مصر، وهو فساد النظام السياسي برمته الذي يتسربل بالعلمانية ويفصل الدين عن الحياة والدولة والمجتمع.

إن ما يحتاجه أهل مصر هو نظام حقيقي ينبع من عقيدة الأمة وهو نظام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة الذي يهتم بالإنسان بوصفه إنسانا قبل أن يهتم بالحجر، يعالج مشكلاته العلاج الناجع، يقوم نظامه الاقتصادي على ضمان إشباع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فردا فردا إشباعا كليا، ويضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع، فمن أهم مسؤوليات الدولة عن الرعية ضمان إشباع الحاجات الأساسية لهم. وإن من مسؤولية الدولة توفير النفقة للفقير، لقوله ﷺ: «وَمَنْ تَرَكَ ضِيَاعاً فَإِلَيْنَا وَعَلَيْنَا» أي على الدولة، ولقوله ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». فهل قامت الدولة بتولي مسؤوليتها تجاه رعيتها؟ أم أنها تمن عليهم كل يوم أنها وفرت لهم رغيف خبز مدعوم وبعض المواد التموينية، ثم تركت الفقير يزداد فقرا، وساعدت الغني ليزداد غنى؟!

فماذا حقق النظام القائم سوى التغني بمشروعات سماها قومية وما هي إلا مشاريع دعائية لا طائل من ورائها، ولا يرى الناس سوى نهب الثروات وضياع البلاد والعباد، والارتهان والتبعية للغرب الكافر؟ هل استطاع هذا النظام أن يحدث نهضة؟ أو يحمي أرضاً أو يمنع عدواً من تدنيس مقدس من مقدسات الأمة؟ وهل توقف عن استجداء الحلول لمشاكلنا على أعتاب أعداء الأمة الذين لا يريدون أن تقوم لها قائمة؟

إن الحل لكل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مصر، يكمن في تطبيق الإسلام وأحكامه كاملة غير منقوصة، في الحكم، والاقتصاد، وغيرهما، وتكون معالجة الأزمة الحالية عبر أحكام الإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ولذلك لا بد من القيام بما يلي:

١- التوقف عن الاقتراض بالربا، وإيقاف دفع الربا فوراً والاتفاق مع أصحاب الديون على دفع أصل الدين فقط.

٢- لا بد من ربط الجنيه بالذهب وليس بالدولار الذي هو أداة أمريكا القوية في الهيمنة على العالم، كما أن ربط الجنيه بالدولار هو ربطٌ لمصيرنا بيد عدونا، وإضاعة لجهود وأموال الناس.

٣- يجب إلغاء الجمارك والرسوم والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات لحرمة ذلك، يقول النبي ﷺ: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ»، ومنع احتكار الدولة لأية سلعة، وترك الأمر للتجار والمنافسة بينهم، ويكون تدخّل الدولة من أجل إحسان الرعاية وليس الجباية.

٤- إن مال الملكيات العامة كالنفط والغاز والذهب وغيرها من المعادن العِدّ، إما أن ينتفع بها جميع الناس في شكل خدمات عامة، أو يوزع ريعُها على جميع الناس بالتساوي حتى يرفع عنهم الفقر والعوز.

٥- لا بد من بناء قاعدة صناعية جديدة تقوم على الصناعات الثقيلة، التي تضع مصر على قدم المساواة مع الدول الصناعية الكبرى.

إن الحل الجذري موجود ومعروض أمام الأمة منذ عقود، وهو نظام الإسلام، وهو وحده العلاج الناجع والواقي والحامي من حدوث الأزمات ■

الأجهزة الأمنية في تونس تختطف عددا من شباب حزب التحرير

أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس يوم الجمعة الماضي، بيانا صحفيا بعنوان: "أيّها الأهل في تونس، إلى متى السّكوت على هذا العبث الدّيمقراطي...؟"، وباشر شبابه توزيعه بكثافة في كامل أرجاء البلاد، وفي أثناء توزيعه وبعده، اختطفت الأجهزة الأمنية عددا من شباب حزب التحرير.

الراية: إنّ اعتقال شباب يوزعون بيانا سياسيا هو فضيحة دولة تؤكد تهافت القائمين عليها وتفضح زيف ادعائهم الالتزام بالضوابط الدستورية والقانونية التي وضعوها بأيديهم. ولكن يبدو أن البيان أزعج ساكني السفارات، فأوعزوا للطبقة الحاكمة فحركوا بعض الأجهزة الأمنيّة، لاعتقال الشباب للتشويش على الحزب وخفض صوته أو إسكاته. إنّهم يريدون منع حزب التحرير من الكلام لأن بيانه فضح خضوع الطبقة السياسية للمستعمر، ولأن حزب التحرير يدعو إلى إزالة نظام ديمقراطي فاسد هو سبب الفوضى السياسية التي تعيشها تونس. ألا فليعلموا أنّ ملاحقاتهم الظالمة ومحاكماتهم السياسية لن تمنع شباب حزب التحرير من الصدع بالحق، ولن يسكتوا عن الاستعمار وهو يجوس خلال ديارهم حتى يقلعوه قلعا هو وأذنابه ويطبقوا أحكام الإسلام. وليذكر من وُضع في حكم تونس بأن حزب التحرير يرقب تحركاتهم ويقف على مؤامراتهم ويحفظها في ذاكرته وسيواجههم بها قريبا بإذن الله. وليعلم من وُضع في الحكم والسّفارات التي تقف وراءهم: أنّ حزب التّحرير ضاربة جذوره في الأرض من قبل أن تولد هذه الدّويلة الهزيلة، ولم تتمكن أعتى الدول من إيقافه أو التشويش عليه. فكيف لسلطة هزيلة عليلة "وزراؤها" مجرّد خدام يتلقون التّعليمات من السفارات الاستعماريّة أن تناطح الحزب؟!

الأردن إلى أين؟

الجزء السادس والعشرون

بقلم: الأستاذ المعتصم بالله (أبو دجانة)

تحدثنا في المقال السابق عن محاولة أمريكا تغيير قانون الأحزاب في الأردن لمحاولة إيجاد أحزاب تدين لها بالولاء وتستطيع تشكيل حكومة برلمانية ذات صلاحيات حقيقة تمارس الحكم فعلا وليس شكلا، وذلك من خلال تقليص صلاحيات رأس النظام ورفع يده عن كثير من الصلاحيات الكبيرة التي يملكها ضمن مجموعة أعمال سياسية تحت الترهيب والترغيب...

ونكمل اليوم حول هذا الأمر؛ حول فكرة تشكيل حكومة برلمانية، خاصة وأن الأردن مقبل على انتخابات برلمانية يبدو فيها أنه تنازل لفكرة أمريكا بتشكيل حكومة برلمانية في الانتخابات القادمة، ولكن هل هذا الأمر وارد الآن وفي هذه المرحلة لمرحلة متقدمة قادمة، أم هو نوع من تضييع الوقت وبعثرة الجهود بالرغم من إدراك أمريكا لحقيقة موقف النظام من الحكومة البرلمانية ومحاولته التفلت منها كما حدث منه سابقا؟ تحاول أمريكا الضغط على الأردن بأساليب ووسائل قوية منها صندوق النقد الدولي وشروطه وقراراته، وقدرته على الاستدانة والمعونات العسكرية والاقتصادية، فضلا عن وجود إدارة لا تحتمل التأخير، وعن الرفض والعلاقة مع الجوار الذي أصبح بيد أمريكا.

لقد ذكرنا سابقا أنه لا يتصور وجود حكومة برلمانية بدون وجود أرضية حزبية قوية وقانون أحزاب عصري حقيقي ضمن المفهوم الغربي بعيدا عن المعوقات الأمنية والتشريعية وربط المعونات بالداخلية لتشكيل مسمى أحزاب لا تستطيع رفع الإصبع إلا بعد مكالمة هاتفية لتحديد دور كل منها سواء في الأحزاب المسماة معارضة (ديكور)، أو الموالاة، فضلا عن ترهيب الناس من الحزبية والمطالبات الأمنية والتوقيف الذي طال حتى الأحزاب المرخصة قانونيا، ومنها اعتقال سعيد ذياب لتصريح له ضمن السقف (أوقف مدعي عام عمان أمين عام حزب الوحدة الشعبية الدكتور سعيد ذياب، في سجن البلقاء وذلك إثر مقال تناول موقفه الرافض للتبعية السياسية والاقتصادية)، وعدم تبعية الأحزاب للداخلية أو لوزارة شكلية لا تملك من أمرها شيئا.

إن حديث النظام في الأردن عن اقتراب حكومة برلمانية لا يعني المباشرة الحالية لها لأنه ببساطة هناك متطلبات للحكومة البرلمانية وعلى رأسها تغيير قانون الأحزاب الحالي، وهذا يتطلب تغييره وقتا إلا إذا فُرض قانون جديد فرضاً، ولا يستبعد هذا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتطلب وجود بيئة حزبية حقيقية، وتشجيع الأحزاب، وإلغاء العقلية الأمنية والتعامل مع الداخلية، وحرية تشكيل أحزاب حقيقية بعيدا عن التدخل في التشكيل والعدد والتمويل والأجندات وشروط الإعاقة، وكذلك تغيير قانون الانتخابات، وتهيئة الأشخاص من خلال قانون انتخاب عصري، طبعا ضمن المفهوم الغربي، بدل ترشح أشخاص لا علاقة لهم بعمل مجلس النواب تحت حجة خصوصية المجتمع الأردني! لدرجة أنه وجد في البرلمان أشخاص لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وكانت جلسات مجلس النواب مجالس نوم إن حضروا! حتى قال الصحفي فهد الخيطان: "كيف لنواب يفشلون في تأسيس كتل متماسكة، أن نتوقع منهم تطوير نظام داخلي جديد للمجلس، يمنح الكتل الشرعية والدور المطلوب، ويُمأسس عمل المجلس ولجانه؟"، ويضيف "ندرك أن قدرة الكتل التي ولدت حديثا، وبدون جامع سياسي يجمع مكوناتها، محدودة للغاية. وكان متوقعا أن تحدث بعض الإشكاليات، خاصة في عملية غير مسبوقة كاختيار رئيس وزراء، لكن ليس إلى هذا المستوى من الانهيار الذي نشهده". وهو يبرر للنظام طبعا عدم الإقرار الحالي لحكومة برلمانية.

لذا فيما يبدو أن المرحلة القادمة هي مرحلة تهيئة لقانون أحزاب وقانون انتخاب، وإعادة النظر في التعديلات الدستورية مقابل صفقة سياسية بين النظام (بريطانيا) وبين أمريكا لمرحلة قادمة يتحدد فيها مصير الأردن ودوره، وهي مرحلة خطرة لن تخلو من إرهاب للناس ومضايقات وضنك للعيش وتفعيل قانون الطوارئ أو بقائه بحجة كورونا... وللحديث بقية ■

تتمة: قانون التعديلات المتنوعة ...

الناس العيش الكريم إلا بوجودها في دساتيرهم وحياتهم العامة، فما هي حقيقة هذه الأفكار وما هو مصدرها ومنشؤها؟

في العصور الوسطى، وهي حقبة تاريخية خاصة بالقارة العجوز أوروبا، استعبد الملوك، بسلطان من رجال الدين، الشعوب الأوروبية وساموها خسف العذاب، بحجة الحق الإلهي، فثار المفكرون والشعوب على هذا الظلم والاستعباد يطلبون الحرية، وبعد صراع دموي توصلوا إلى حل وسط ألا وهو؛ فصل الدين عن الحياة، وجعلوا الحريات العامة هي أساس الحياة لذلك تم إعلاء قيمة الحريات واكتسبت زخماً، لكن لا توجد حرية مطلقة بمعنى الانفلات من كل قيد، لذلك يجب أن تقيد الحريات فاتفقوا على تقييد الحريات بالقوانين والتشريعات الوضعية التي يضعها المشرعون نيابة عن الناس، بوصف الشعب مصدر السلطات، ومن أجل ضمان عدم تغول الحكومات على الحريات وضعت ما تسمى بحقوق الإنسان كضمانة. ورد في تعريف الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنها: (**ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية**).

وصدر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليكون شرعة عالمية، ثم نظروا للوضع المزري، والتمييز الذي كانت تعيشه المرأة في المجتمعات الغربية، وللحاجة إلى المرأة كيدٍ عاملة بعد موت الرجال في الحربين العالميتين، كل ذلك حتم مساواة المرأة بالرجل، لذلك كانت فكرة حقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل؛ هما الضمان لفكرة الحريات، خاصة وأن الحاكم عندهم هو أجير عند الشعب، لذلك كان لا بد من وضع ضمانات كافية لعقد الإجارة حتى لا تنتقض الحريات المزعومة.

إن أساس التشريعات في الغرب هو فصل الدين عن الحياة، والميزان الذي يضبط الأساس أي الدستور بالبناء أي القوانين هو أفكار الحريات، وحقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل.

وبالنظر إلى جميع الدساتير التي حكمت بها السودان، نجد أنها كانت في أساسها تقوم على فصل الدين عن الحياة، لذلك كانت تسن بالأغلبية؛ إما أغلبية الشعب عن طريق الاستفتاء، أو أغلبية النواب (ممثلي الشعب)، ولم يكن مصدرها على الإطلاق الوحي، بل كانت جميع الدساتير خاصة دستور ٢٠٠٥م، والوثيقة الدستورية ٢٠١٩م تتضمن وثيقة الحريات العامة، وحقوق الإنسان، ومساواة المرأة بالرجل، وهذا يعني ببساطة التأسيس لحياة غير إسلامية تقوم على أساس المعصية، ولا تقيم وزناً للأحكام الشرعية ولا لمقياس الحلال والحرام.

هذا هو أساس التشريع في حضارة الغرب الكافر؛ الحريات وحقوق الإنسان، ومساواة المرأة بالرجل، لذلك فإن وجود هذه الأفكار في الدستور، وهو القانون الأساس، لأي بلد من بلاد المسلمين، يمنع وضع أي حكم شرعي في أي قانون جزئي آخر، ويعد ذلك تشوهاً، فمثلاً الزنا يعتبر حرية شخصية، والردة تعتبر حرية معتقد، ورمي المحصنات الغافلات وسب الذات الإلهية والتطاول على مقام النبي ﷺ... كل ذلك يعتبر حرية رأي، وشرب الخمر والشذوذ الجنسي يعتبران حرية شخصية، وأن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين وتعدد الزوجات والقوامة والولاية كل ذلك يناقض فكرة مساواة المرأة بالرجل.

إن ما كانت تفعله حكومة الإنقاذ بأنها كانت تنافق المسلمين بشعارات الإسلام وبعض الأحكام الجزئية في العقوبات وغيرها في الوقت الذي تنافق فيه الغرب بالنص في دساتير الدولة للعام ١٩٩٨م أو للعام ٢٠٠٥م على أفكار الحريات وحقوق الإنسان ومساواة المرأة بالرجل؛ هذا الواقع أوجد حالة من التناقض المزري وهو تشويه لأحكام الإسلام.

إن الإسلام ليس مجرد نظام عقوبات فقط، حيث تطبق حضارة الغرب الكافر، الآسنة على الناس، ثم من يخالف منهم نظام الغرب الكافر وشرعته، يعاقب بالإسلام، بل يجب تطبيق الإسلام كاملاً بوصفه نظاماً للحياة، ومن يخالف أنظمة الإسلام يعاقب بأحكام الإسلام، وإن هذا الواقع لكائن في القريب العاجل، في ظل دولة الخلافة الراشدة، فهي وحدها التي سوف تأتي على أنظمة الغرب الكافر وتشريعاته وحضارته، فتنسفها في اليم نسفا، وتذرها قاعاً صفصفا، وتؤسس لحياة إسلامية زاهية في بلاد المسلمين، وتحمل هذا الخير إلى العالم ■

* عضو مجلس الولاية لحزب التحرير
في ولاية السودان

تتمة كلمة العدد: لبنان: هل الهجرة هي الخيار الوحيد؟!

والرعاية الصحية والضمان (الاجتماعي). حتى إن الدولة منذ حوالي الشهر لا تستطيع تأمين التغذية الكهربائية لأكثر من ساعتين يوميا! بحيث أصبحت مشكلة الكهرباء في لبنان مدار تندرٍ دولي وابتزاز من صندوق النقد الدولي، الذي إن دخلت لبنان في منظومته، فإن ذلك يعني الذهاب لعمق الهاوية، مع الشروط التي سيفرضها الصندوق؛ من تحرير سعر الصرف، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وخصخصة وبيع أصول الدولة، ورفع الضرائب، وتقليص وظائف القطاع العام.

لذا كانت الهجرة، والهروب من هذا الوضع القائم حالياً، هي مفتاح "الحل" في نظر أبناء لبنان، على اختلاف تقسيماتهم، ولم يعد الأمر متعلقاً فقط بالفقراء من الناس والمساكين، بل حتى أصحاب الأحوال المتوسطة بل الميسورين، بسبب ما آل إليه حال البلد، من انعدام الأمن الشخصي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي هو مفتاح الاستقرار. وحسب بعض الإحصاءات فإن الهجرة ارتفعت بنسبة ٤٢٪، فمنذ منتصف كانون الثاني ومنتصف تشرين الثاني ٢٠١٩، غادر لبنان حوالي ٦١,٩٢٤ مقارنة بـ٤١,٧٦٦ خلال المدّة عينها من ٢٠١٨.

أما السؤال (هل الهجرة هي الخيار الوحيد؟!)، فإننا نؤكد بالفم الملآن، أن الهجرة لم تعد خياراً، وإنها وإن كانت كذلك ردحاً من الزمان، فإنها في أيامنا هذه أضحت خطراً على الأفراد والعائلات، مع ما نراه من تنامي العنصرية في تلك البلاد، وما نراه من انكشاف عورة الأنظمة الرأسمالية هناك لنواحي الرعاية، وبخاصةٍ مع ظهور جائحة كورونا، التي ضربت أنظمة صحية بأكملها في إيطاليا وإسبانيا وأمريكا وبريطانيا... لكن التفكير داخل الصندوق يجعل أفق الحل عند الناس - لا سيما الشباب منهم وهم الأكثر هجرةً - مسدوداً.

لذا فإن الدعوة للتفكير خارج صندوق هذا الكيان، هي أصل الحل وبدايته، فلبنان قطعة من صميم البلاد الإسلامية، وهو امتدادٌ طبيعي وبشري واجتماعي للمنطقة بحلوها ومرّها، فما يمر به لبنان، يمر به أبناء البلاد الإسلامية من شرقها إلى غربها؛ من انعدام الأمن بكل أشكاله، وبالتالي فإن الناس في هذا البلد، يجب أن يكونوا معنيين بخروج المنطقة كلها من أزماتها وانحطاطها، فإذا نهضت البلاد الإسلامية، فسيكون للبنان سهمٌ كبيرٌ في هذه النهضة؛ هذه النهضة التي لن تجعل لبنان ممر مؤامرات، أو محطة صراعات، كما كان وما زال حتى اليوم، وستعيد لبنان إلى أصله، جزءاً حضارياً وسياسياً واجتماعياً، فوق كونه جزءاً جغرافياً وطبيعياً، من العالم الذي يحيط به، وحينها فقط يخرج لبنان من أزماته بكل أشكالها، عبر كونه جزءاً من المجتمع الأوسع الذي يمتد بين المحيطين الهادئ والأطلسي، والذي يتأهب لتحطيم الحدود المصطنعة، واستئناف الحياة الإسلامية، واستعادة الهوية وطريقة العيش، التي تكفل لأبنائها في لبنان وغيره العيش الآمن الرغيد في الدنيا، ورضا الله سبحانه في الآخرة.

مختصر القول: لبنان منذ مائة سنة يسير من فشلٍ إلى فشل منذ انفصاله عن أصله الخلافة، ولن يعود إلى السير الصحيح إلى بقيام الأصل؛ الخلافة على منهاج النبوة، وعودة لبنان إليه ■

نظرة النظام الأردني لقضية فلسطين هي تصفيتها وفق المشاريع الغربية الاستعمارية

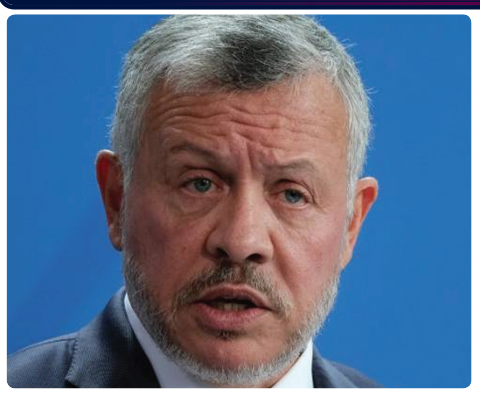

أكد ملك النظام الأردني خلال لقائه بوزير الخارجية المصري سامح شكري على ضرورة تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس حل الدولتين، الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. أما رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز فقال في مقابلة مع صحيفة الغارديان البريطانية، إن الأردن قد يدعم إقامة دولة واحدة (إسرائيلية)-فلسطينية، وأن بلاده تنظر إلى هذه الخطوة بشكل إيجابي شريطة أن تكون الدولة التي سيتم إنشاؤها ديمقراطية، وأن الشعبين يتمتعان بحقوق متساوية.

وفي تصريح ثانٍ لوسائل إعلام عربية ودولية في رئاسة الوزراء أشار الرزاز إلى أن أي حديث آخر غير حل الدولتين لن يؤدي إلى سلام شامل. وإزاء ذلك قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين في تعليق صحفي نشره على موقعه: إن تصريحات عبد الله والرزاز توضح بشكل صريح نظرة النظام الأردني لقضية فلسطين، وهي تصفية القضية وفق المشاريع الغربية سواء وفق الحل الأمريكي - مشروع الدولتين - وذلك سيراً ضمن سياسة أمريكا في المنطقة، أو وفق الحل الإنجليزي القديم - مشروع الدولة الواحدة - الذي يداعب أحلام بريطانيا سيدة النظام الأردني ومحاولة إحياء مشروعها بعد أن تلاشى تأثيرها في المنطقة. ولفت التعليق إلى أن تلك العقليات التي تحكم الأردن لا تستطيع تخيل حلٍ لقضية فلسطين سوى وفق المشاريع الغربية، سواء مشروع الدولتين أو مشروع الدولة الواحدة! ولا تستطيع تلك العقليات التي صاغها الغرب أن تستوعب أن المسلمين أمة واحدة من دون الناس، وأن بلادهم واحدة لا تقسمها حدود سايكس بيكو ولا المسميات الوطنية! وختم التعليق مشددا أن الحل لقضية فلسطين لا يكون باستبدال مشروع استعماري بآخر، وإنما يكون بالتخلي عن المشاريع الغربية بمختلف مشاربها والتحرك وفق الحل الشرعي لقضية فلسطين والقاضي بتحريك الجيوش لتحريرها كاملة واقتلاع كيان يهود من جذوره.

إلى رئيس تونس قيس سعيّد من كان عمر بن الخطاب قدوته فليلزم غرزه

عاود الرئيس التونسي قيس سعيّد ترديد أقوال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، زاعما أنه قُدوة له في الحكم، وقد كان آخرها يوم الأربعاء قبل الماضي خلال حديثه عن أحد أوجه الفساد في المحاكم التونسية. من جانبه اعتبر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس: أن أفعال سعيد هي على النقيض من أفعال عمر الفاروق رضي الله عنه، وأضاف موضحا في بيان صحفي: لقد كان عمر رضي الله عنه شديد الحرص على تطبيق شرع الله وسنة نبيه، أما الرئيس قيس سعيّد فهو حريص على الحكم بغير ما أنزل الله، وقد أكد مرارا على أنه ملتزم وحريص وضامن لدستور التأسيسي الذي أشرف عليه اليهودي نوح فيلدمان! كما أن الفاروق رضي الله عنه كان حريصا على الإسلام والخلافة، فكان أول المبايعين لأبي بكر رضي الله عنه بالخلافة، وقد قال كلمته الشهيرة: "لا إسلام بلا جماعة ولا جماعة بلا إمارة ولا إمارة بلا طاعة"، أما في عهد الرئيس سعيّد فيُقصى الإسلام من الحكم ويحارب حملة دعوته ويُعتقل شباب حزب التحرير ويُحاكمون بتهمة العمل لإقامة الخلافة على منهاج النبوة! وتساءل البيان: أين الرئيس سعيّد من هذا الظلم؟! ألا يعلم أن عمر بن الخطاب كان نصيرا لدعوة الإسلام ضد أعدائها، حيث قال في ذلك عبد الله بن مسعود: "ما زلنا أعزة منذ أن أسلم عمر"؟! وختم البيان مشددا: إنّ سيرة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه معلومة غير مجهولة، فهو لم يحكم الناس بشريعة الكفر ولم يداهن الأعداء أو يطلب رضاهم، ولم يفتح بلادنا ومياهنا وأجواءنا وينابيع خيراتنا لأعدائنا، بل كان نصيرا للإسلام وللخلافة وللعاملين لها، وإنّ أول خطوة على الرئيس سعيّد أن يفعلها للتأسي بالفاروق عمر هي نصرة مشروع الخلافة، وذلك بتسليم الحكم لحزب التحرير ليقيم الخلافة ويطبق الإسلام وينقذ البلاد من العبث الديمقراطي والنفوذ الأجنبي.

أمريكا وعوامل التفكك المتعددة والمتجددة

الحلقة الثانية

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

تحدثنا في الحلقة السابقة عن مقومات الدول، وعن أسباب قوتها واستمراريتها وبقائها، وقدرتها على الصمود والتحمل أمام الهزات. وتحدثنا كذلك عن تاريخ تأسيس أمريكا، وعن بعض المراحل التاريخية؛ التي مرت بها، حتى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وشبه التفرد والهيمنة الأمريكية.

وذكرنا كذلك أن الدول التي لا تقوم على أساس صحيح؛ فإنها لا تصمد طويلا، وتعيش خلال فترة بقائها في دوامة من الهزات والنكبات والتقلبات، ولا تهدأ ولا تستقر أبدا. وإذا انهار أساسها، وأركان بنائها وسقطت أرضا؛ فإنها لا تعود مرة أخرى إلى واقع الحياة؛ بل تندثر وتفنى أبدا.

وسنتحدث في هذه الحلقة من خلال النظرة في تاريخ نشوء أمريكا، ومن خلال واقعها الحالي؛ سياسيا واقتصاديا، وتركيبتها الاتحادية والسكانية، عن العوامل التي تضرب كيانها وتهزها، وتخلخل أركان بنائها، وتوشك أن تسقطها، وتفتتها إلى ولايات ممزقة ومتفرقة، وربما متخاصمة ومتناحرة.

أما واقع أمريكا والعوامل التي تنخر أوصالها؛ فإنها في الحقيقة اتحاد أوهى من بيت العنكبوت؛ وذلك من حيث ماضيه السياسي، والأجواء التاريخية التي نشأ في ظلها، ومن حيث الرابط الذي يربط بين ولاياته الخمسين، وطبيعة الأعراق؛ أي التركيبة الديموغرافية، والديانات المتنوعة التي تقطنه، ومن حيث النظرة المادية المتحكمة في سكان الولايات بشكل عام، والتفاوت الاقتصادي في مستوى العيش بين الولايات. وسنقف عند أبرز العوامل التي تنخر أوصال هذا الاتحاد، وتضعف الرابط الذي يجمعه، وتدفع باتجاه تفككه وسقوطه وتشرذمه عما قريب بإذنه تعالى:

١- التاريخ الدموي الذي نشأ في ظله هذا الاتحاد، وتعدد الأعراق والديانات، والنظرة العنصرية المرتبطة بذلك، وتأثير ذلك على عوامل التفكك والتشرذم.

فأمريكا قامت على سرقة أموال وأملاك الغير، وقتلهم وإبادتهم وطردهم من بلادهم، وخاصة الهنود الحمر. وقامت كذلك على مرحلة من العبودية والاسترقاق. وعاشت هذه المفاهيم في أذهان الشعب الأمريكي سنوات طويلة؛ قبل مرحلة تحرر العبيد. لكن آثارها ما زالت مترسخة في نفوس وعقول الكثير من الأمريكيين؛ وهي ما تسمى بالنظرة العنصرية للسود. وعاشت أمريكا كذلك حروبا طاحنة بين الشمال والجنوب استمرت حوالي خمس سنوات، ورسخت هذه الحروب النظرة القومية والعنصرية بين الشعب الأمريكي وولايات الشمال والجنوب، أضف إلى ذلك النظرة العرقية والعنصرية ما بين السكان الأصليين من المهاجرين الأوائل، وبين المهاجرين الجدد، ولا ننسى أن أمريكا يقطنها أكثر من عرق حتى من السكان الأصليين؛ أي أنها عبارة عن خليط عرقي؛ غير متميز، ولا يمكن أن يصهرها إلا عقيدة أقوى من هذه الأعراق، إضافة إلى أن هناك ديانات متعددة حسب المناطق التي وفد منها السكان؛ ففيها النصارى واليهود، وفيها المسلمون وفيها الهندوس والسيخ، وفيها ديانات كثيرة ومتعددة؛ لذلك يبقى هذا العامل (التعدد العرقي والديني، والتنافر بين الأجناس والولايات)؛ من أقوى العوامل التي تهدد هذا الاتحاد بالتشرذم والتمزق والانحلال. وتزداد هذه النظرة كل يوم وتُسبب القلق والأرق للشعب الأمريكي برمته، يقول الباحث الأمريكي جون هول: (تكشف الأحداث أن الأمريكيين يشعرون بهشاشة مجتمعهم، كما تسوده التناقضات والاضطرابات العِرقية والأخلاقية، وسيادة العُنصرية). وهذا ما يؤكده الاعتراف الأخير الذي صرح به وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر، حيث قال: (إن التمييز العنصري ظاهرة حقيقية في الولايات المتحدة). ويشير استطلاع للرأي، أجرته وكالة رويترز مع مؤسسة أبسوس سنة ٢٠١٤، (إلى أن قرابة ربع سكان الولايات المتحدة الأمريكية؛ يؤيدون فكرة الانفصال بولاياتهم عن الاتحاد الأمريكي. وبين الاستطلاع أن الجمهوريين وسكان الولايات الزراعية الغربية أكثر تقبلاً للفكرة).

لقد سببت هذه النظرة العنصرية الهابطة غير الإنسانية اضطرابات كثيرة في أمريكا؛ كان آخرها ما جرى هذا العام على إثر قتل الرجل الأسود جورج فلويد؛ في مدينة مينيابوليس؛ بطريقة لا أخلاقية، ولا إنسانية، وتدلل في الوقت نفسه على الاستهتار بأرواح السود، وعدم معاملتهم معاملة إنسانية.

وفي سنة ١٩٦٥م أدى توقيف رجال شرطة بيض لشاب أسمر البشرة يدعى ماركيت فراي؛ خلال عملية تدقيق مرتبطة بحركة السير، ثم مشاجرة مع أقربائه، إلى تمرد في معزل جيتو واتس في لوس أنجلوس، وتحول هذا الحي الفقير على مدى ستة أيام، إلى ساحة قتال تقوم فيه دوريات الحرس الوطني المسلحة برشاشات ثقيلة، بدوريات في سيارات جيب، وفُرِض منع للتجول. كانت حصيلة هذه الحوادث كبيرة إذ بلغت ٣٤ قتيلا بينما تم توقيف أربعة آلاف شخص وسجلت أضرار بعشرات الملايين من الدولارات. وفي سنة ١٩٦٨م وعلى إثر اغتيال القس مارتن لوثر كينج؛ في ممفيس بولاية تينيسي في الرابع من نيسان، انفجر العنف في ١٢٥ مدينة مما أدى إلى سقوط ٤٦ قتيلا على الأقل و٢٦٠٠ جريح. وفي سنة ١٩٨٠م قتل خلال ثلاثة أيام من أعمال العنف ١٨ شخصا وجرح أكثر من ٤٠٠ في حي السود ليبرتي سيتي في ميامي بولاية فلوريدا. واندلعت أعمال العنف هذه بعدما تمت في مدينة تامبا؛ تبرئة أربعة شرطيين بيض ملاحقين لقتلهم سائق دراجة نارية من أصل أفريقي، تجاوز إشارة المرور. وفي سنة ١٩٩٢م أشعلت تبرئة أربعة شرطيين بيض في ٢٩ نيسان تمت محاكمتهم لقتلهم رودني كينغ؛ سائق سيارة من أصل أفريقي في آذار ١٩٩١م، وامتدت الاضطرابات إلى سان فرانسيسكو ولاس فيغاس وأتلانتا ونيويورك؛ وأسفرت عن مقتل ٥٩ شخصا وجرح ٢٣٢٨ آخرين. وفي سنة ١٩٩١م؛ ضجت الولايات المتحدة بالاحتجاجات وأعمال الشغب؛ بعد تبرئة المحاكم الأمريكية لضباط شرطة لوس أنجلوس؛ الذين أبرحوا رجلاً أسود ضرباً دون وجه حق. والنظرة العنصرية والعرقية لا تتسبب فقط بالقتل والاعتداء بل أيضا تتسبب بالحرمان والفقر والبطالة والتهميش؛ إذ يعيش ٢٤,٧٪ من السود تحت خط الفقر، أي ما نسبته ١٢,٧٪ على المستوى القومي الأمريكي.

ورغم وجود القوانين التي تدعي أنها قد ألغت العنصرية في أمريكا وحررت العبيد؛ إلا أن هناك نظرة الفصل والتمييز موجودة حتى في القوانين الأمريكية، وترسخ هذه النظرة في المجتمع. يقول الكاتب المصري رضا هلال؛ في كتابه "تفكيك أمريكا"؛ وكان يقيم في أمريكا: (إن التعديلات الدستورية وأحكام المحكمة العليا في أمريكا استهدفت المساواة بين السود والبيض، لكن الهدف ظل هو المساواة مع الفصل، ما ظهر بوضوح في أحكام المحكمة العليا الأمريكية عام ١٨٩٦م، التي حكمت بأن السود والبيض ينبغي أن يكونوا منفصلين ولكن متساوين، وقد استمر الأمر على هذا النحو حتى عام ١٩٥٤م الذي شهد إلغاء التمييز العنصري في المدارس... لم ينهِ قرار المحكمة العليا بإلغاء الفصل العنصري في المدارس، مظاهر التمييز العنصري الأخرى السائدة في كل مكان، إذ ظل الفصل قائماً في الحافلات والمطاعم والحانات، وفي هذا السياق، حدثت الكثير من المواقف المذلة تعرض لها المواطنون السود؛ وعلى إثرها انطلقت احتجاجات حركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينج، التي ظلت تتصاعد حتى أدت إلى صدور قانون الحقوق المدنية الأمريكية في عام ١٩٦٨م، وهو العام نفسه الذي شهد مصرع كينج إثر حادث اغتيال...).

وظلت هذه النظرة في أمريكا؛ رغم وجود القوانين العديدة والمؤسسات الكثيرة هنا وهناك؛ التي تدعو إلى المساواة. وظلت آثارها تضرب بعمق في تركيبة الشعب الأمريكي الهشة، وتتسبب بين الفينة والأخرى بهزات وزلازل؛ تخلخل الرابط الذي يربط بين هذه الولايات، وحتى بين أوصال الولاية الواحدة، بل المدينة الواحدة والحي الواحد.. وهذه النظرة عامل قوي في زعزعة الاستقرار، وضرب الرابط السياسي والهيكلي؛ الذي يربط المجتمع في أمريكا.

٢- التفاوت في المستوى الاقتصادي بين الولايات، وتأثير هذا الأمر على النزعة الانفصالية.

يتبع في الحلقة القادمة..

أثر مساعدات وكالة التنمية الأمريكية في نكبة اليمن

بقلم: المهندس شفيق خميس – اليمن

مما لا شك فيه أن انهيار الأمة الإسلامية قد جعل المستعمرين يتعاقبون عليها أوروبياً في هيئة الاستعمار القديم، ثم أمريكياً في هيئة الاستعمار الجديد، الذي استبدل بوسائل الاستعمار القديم (الاحتلال العسكري والحروب)، وسائل أخرى تحقق غاية السيطرة بعيداً عن دوي المدافع وأزيز الرصاص.

حاول الاستعمار الجديد مرات ومرات الدخول إلى اليمن، منذ رعايته للنظام الجمهوري في ١٩٦٢م واعترافه به بعد مضي ثلاثة أشهر على قيامه ومساندته له لخمس سنوات بالقوات المصرية في وجه القوات البريطانية المهاجمة له من جنوبه المحتل، فصعب عليه ذلك، فاستخدم أدواته الجديدة؛ أذرعه الاقتصادية في بسط نفوذه عليه حين أرسلها لتعمل معاً على تحقيق ربقة الاستعمار.

تعمل الأذرع الاقتصادية الأمريكية بشكل مترابط متكامل عبر مصادر التمويل؛ البنك وصندوق النقد الدوليين وبنك وكالة التنمية الأمريكية التي تقدم القروض الكبيرة المدمرة للاقتصاد بمليارات الدولارات بيد وشركاتها النفطية وانرون وهاليبرتون والهندسية بكتل، ماين، ستون التي تعيد القروض برباها باليد الأخرى، والتي تقود في النهاية للسيطرة الكاملة على البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. فتقديم القروض الضخمة التي تذهب على ما أسموه بالبنى التحتية والقصد منها إنفاق أموال طائلة لمشاريع خدمية يتشدق بها الحكام، وليست إنتاجية كبناء المصانع، وبناء السدود بغية إنشاء محطات الكهرباء، وبناء الطرقات والمطارات وسكك الحديد وتعميق الموانئ وتوسيع رقعة الأرض الزراعية وحفر آبار المياه.

لقد توقفت أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية في اليمن بعد الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٧م، لتعود وتلحق ببرامج البنك الدولي التي بدأت في ١٩٩٥م، وكانت خلال العام ٢٠٠٦م حين فرضت أعمالها على ثلاث وزارات؛ الصحة والسكان، والإعلام، والإرشاد والأوقاف؛ لتركز في الصحة والسكان على برامج تنظيم وتحديد النسل، وتستغل وزارة الإعلام في الترويج لإعلانات تلك البرامج، وكذلك مشايخ وزارة الأوقاف أبواق فتاوى من على منابر وشاشات الفضائيات، حتى إنها استقدمت بعضاً منهم لأمريكا بحجة عقد دورات لهم لمزيد من التثقيف. ثم تمددت أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية لتشمل وزارتي التعليم والتعليم العالي ووزارة الزراعة.

إن عوام الناس في اليمن لا يدركون مدى خطورة تقديم مساعدات هذه الوكالة لهم، بل إن بساطتهم تحدثهم بأنهم غنموا المساعدات التي تقدمها أمريكا لهم. أما الحكام وشريحة ممن هم حولهم فهم يدركون خطورة ما يفعلون، لكنهم في المقابل يتبجحون ببناء الطرقات وإنشاء الجسور، وتسيير أمور الحكم على المدى المنظور، ويتركون الأجيال القادمة تواجه ما عبثت به أيديهم.

مفاجأة الحوثيين هي أن أعمال الوكالة الأمريكية للتنمية تغطي في وجودهم جميع المحافظات التي يسيطرون عليها، والتي أعلنت أنها أنفقت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩م ١٤,٤٦ مليون دولار تشمل شمال وجنوب اليمن. لكن أخواتها من المنظمات الصحية والإنسانية قد فاقتها في تقديم الأموال بحيث بلغ مجموع ما تقدمه تلك المنظمات ٣٧٠ مليون دولار سنوياً.

وهنا مكمن الخطر على اليمن، فالمنظمات إنما تقدم قروضا، وإن قدمت هبات فهي حتماً توطئة تؤول إلى تقديم قروض. ولإعطاء أمثلة لننظر إلى حال مصر اليوم وقد بدأت بالحصول على المساعدات الأمريكية منذ خمسينات القرن الماضي، وتدفع اليوم ٢٠٪ من ميزانيتها العامة لسداد ربا القروض التي حصلت عليها، وهي اليوم تقدم على بيع أصولها لتسديد ما عليها من قروض، ولتمرغ أمريكا وجهها في التراب أكثر مما قد مرغ. والإكوادور التي تعد النموذج الآسيوي الذي ركزت أمريكا عليه في أمريكا الجنوبية؛ فحين دخلتها ارتفعت نسبة الفقر من تعداد السكان من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ والبطالة من ١٥٪ إلى ٧٠٪ والدين العام من ٢٤٠ مليون دولار إلى ١٦ مليار دولار، فلم يسع الإكوادور سوى دفع ٥٠٪ من ميزانيتها لسداد أقساط ربا القروض، ولم يصبح أمامها خيار سوى بيع غاباتها التي تحتوي على مخزون نفطي ضخم لشركات النفط الأمريكية، وانخفضت حصة الطبقات الفقيرة من ٢٠٪ إلى ٦٪ من الميزانية، وأصبحت لا تحصل سوى على أقل من ثلاثة دولارات من كل مئة دولار من بيع نفطها الذي تحصل الشركات النفطية على ٧٥ دولار منه وأكثر من ٢٠ دولارا لسداد القروض. وكذلك إندونيسيا التي وطئتها أقدام أمريكا منذ ١٩٦٠م، وبنما وجواتيمالا وكولومبيا وأخريات...

فكيف بالله عليكم يكون حال بلادنا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إلا مرهوناً بأيدي أمريكا التي قدمت المعونات ثم أتبعتها بالقروض ثم يتبعها بيع أصول مواد الخام؟ فهل يفقه الحوثيون الذين فتحوا اليمن أمام الوكالة الأمريكية للتنمية والبنك وصندوق النقد الدوليين، وفاخروا مؤخراً بأنهم تشاوروا مع صندوق النقد طوال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل؟ وهل يدرك أهل اليمن أنهم خرجوا من تحت سيطرة استعمارية بريطانية بمعونة أمريكية لتضعهم تحت سيطرتها هي؟ فما عليهم إلا أن ينبذوا كل أشكال الاستعمار ويكونوا كالأولين من أجدادهم الأنصار والمهاجرين الذين نصروا الله ورسوله فنالوا شرف الدنيا والآخرة باحتضانهم لدولة الإسلام الأولى في عقر دارهم المدينة المنورة، ويكون أحفادهم اليوم عوناً لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي وعدنا الله سبحانه بها: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وبشرنا بها رسوله ﷺ فقال: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» ■

أول صلاة جمعة في مسجد آيا صوفيا بعد إغلاقه مدة ٩٠ سنة!

أقيمت أول صلاة جمعة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٤م في مسجد آيا صوفيا بعد إغلاقه منذ ٩٠ سنة، حيث أغلقه مصطفى كمال لعنه الله عام ١٩٣٠م بذريعة إجراء إصلاحات فيه، ومن ثم أعلن عام ١٩٣٤م عن تحويله إلى متحف حيث تم افتتاحه للسياح يوم ١٩٣٥/٢/١م. وقد امتلأ المسجد وما حوله من ساحات بآلاف المصلين، وحبست أنفاس المسلمين في تركيا في مشاعر جياشة وهم يتابعون الحدث مما يدل على مدى عمق الإسلام في قلوبهم الذي لم يستطع الغرب قلعه من قلوبهم بواسطة عميلهم مصطفى كمال ومن أتى من بعده من حكام تركيا. وهذا الحدث وتبعاته يشحذ همم العاملين المخلصين لدين الله بأنهم سيتمكنون من إقامة الخلافة على منهاج النبوة، إذ إن الشعب التركي المسلم أكثر شعب جرى تغريبه ومحاولة إبعاده عن الإسلام وجعله ينسى أمجاده وماضيه العريق في خدمة الإسلام وحمل رايته، ولكنه ما إن يحدث أي حدث يلمس فيه عودة للإسلام فإنه يتفاعل معه بسرعة. وهناك حزب التحرير إذ يعمل منذ خمسينات القرن الماضي في تركيا، فقد ترك تأثيرا عميقا في قلوب الناس ليعيد أمجادهم ودائما يذكرهم بالخلافة ويدعوهم لإقامتها وإسقاط الجمهورية والعلمانية. فتعمق هذا الحزب وتجذر بينهم، حتى أصبح فاعلا نشطا في الساحة يحسب له حساب، ويعمل على إيجاد الرأي العام للخلافة ولكل قضايا المسلمين. وبدأ المسلمون يتلهفون لإقامة أول صلاة جمعة وراء خليفتهم بعد أن حرموا من إقامتها منذ عام ١٩٢٤م.